جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون الخاص

التنظيم القانوني لإدارة الدعاوى التجارية

" دراسة مقارنة "

رسالة تقدمت بها

حنين عباس غريب عبد علي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بأشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

محمد عامر شنجار

أستاذ القانون المدني المساعد

١٤٤٨ هـ ٢٠٢٦م

بسم الله الرحمن الرحيم

(﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾)

صدق الله العظيم

(سورة النساء: ٥٨)

الإهـداء

إلى....

- **مولاي وسيدي الإمام الحجة المنتظر (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، راية الحق والأمل، ومنار العدل، نهدي هذا الجهد المتواضع راجين أن يكون خالصًا لوجه الله تعالى، وأن يوفقنا للسير على نهجه القويم.**
- **أبي العزيز، سندي الأول، وصاحب الفضل بعد الله تعالى، الذي علّمني الصبر والاجتهاد، وكان دائمًا مصدر القوة والدعم، أُهدي هذا العمل تقديرًا وعرفانًا بما بذله من تضحيات.**
- **أمي الغالية، نبع الحنان والعطاء، التي أحاطتني بدعواتها الصادقة ومحبتها اللامحدودة، وكان لها الأثر الأكبر في كل خطوة من خطوات نجاحي، أهديها ثمرة هذا الجهد بكل حب وامتنان.**
- **زوجي العزيز، شريك الحياة والداعم الحقيقي، الذي كان خير معينٍ لي بالصبر والتشجيع والمؤازرة، ووقف إلى جانبي طوال رحلة إنجاز هذا البحث، أهدي هذا العمل وفاءً وتقديرًا لما قدمه من دعم ومحبة.**

وإلى... كل من ساهم بكلمة طيبة أو دعاء صادق أو نصيحة مخلصة في إنجاز هذا البحث، أهدي ثمرة هذا الجهد، راجيًا من الله تعالى القبول والتوفيق.

الباحثة

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، نبينا محمد وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، عدد ما أحاط به علمه.

أتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى (**أ.م.د محمد عامر شنجار**) ، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما بذله من جهد وتوجيه ونصائح من أجل إتمام هذا العمل. كان أبًا قبل أن يكون مشرفًا، فلم يكن إشرافه مجرد توجيه أكاديمي، بل كان مصدر إلهام ودعم لا محدود، فقد غمرني بصبره وعلمه الغزير، وشاركني خبرته الثمينة. فكان نِعمَ المعلم والموجه، وأسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء، وأن يمده بدوام الصحة والعافية.

وأتقدم بالشكر والإمتنان إلى رئيس وأعضاء لجنة المناقشة المحترمين، لتفضلهم بقراءة الرسالة، وتزيينها بملاحظاتهم القيمة.

وأتوجه بجزيل الشكر والثناء إلى أساتذتي الكرام في المرحلة البحثية، الذين قدموا لي الدعم المعنوي والعلمي، وأثروا مسيرتي البحثية بنصحهم وإرشاداتهم القيمة. لكم مني كل الود والاحترام.

وأخيرًا، لا يفوتني أن أشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل، وكل من مدّ لي يد العون والمساعدة.

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
قائمة المحتويات	د-هـ
المستخلص	و
المقدمة	١-٥
الفصل الأول **ماهية ادارة الدعوى التجارية**	**٦-٧٢**
المبحث الأول : مفهوم الدعوى التجارية .	٧-٣٩
المطلب الأول : المقصود بالدعوى التجارية .	٧-٢٢
الفرع الأول : تعريف الدعوى .	٨-١٣
الفرع الثاني : تعريف الدعوى التجارية .	١٣-١٧
الفرع الثالث : شروط قبول الدعوى التجارية.	١٧-٢٢
المطلب الثاني : المحاكم المتخصصة في الدعاوى التجارية .	٢٣-٣٩
الفرع الأول : المحاكم التجارية في العراق .	٢٤-٣٦
الفرع الثاني : المحاكم التجارية في القوانين المقارنة .	٣٦-٣٩
المبحث الثاني : التعريف بإدارة الدعوى التجارية .	٤٠-٧٢
المطلب الأول : نظام إدارة الدعوى التجارية .	٤١-٥٥
الفرع الأول : تعريف نظام إدارة الدعوى .	٤٢-٤٥
الفرع الثاني : نشأة نظام إدارة الدعوى .	٤٥-٥٥

المطلب الثاني : تمييز إدارة الدعوى التجارية عن إدارة الدعاوى الأخرى ومبررات العمل بنظام الإدارة .	٥٦-٧٢
الفرع الأول : تمييز إدارة الدعوى التجارية عن إدارة الدعاوى الأخرى .	٥٦-٦٤
الفرع الثاني : مبررات العمل بنظام الإدارة .	٦٤-٧٢
الفصل الثاني **الهيكل التنظيمي لنظام إدارة الدعوى التجارية**	**٧٣-١٣٩**
المبحث الأول : ماهية نظام إدارة الدعوى التجارية .	٧٤-١٠٢
المطلب الأول : تشكيل نظام إدارة الدعوى التجارية .	٧٤-٨٧
الفرع الأول : تشكيل نظام إدارة الدعوى التجارية في مصر .	٧٥-٨٠
الفرع الثاني : تشكيل نظام إدارة الدعوى التجارية في الأردن .	٨١-٨٥
الفرع الثالث : تشكيل نظام إدارة الدعوى التجارية في الإمارات .	٨٥-٨٧
المطلب الثاني : الطبيعة القانونية لعمل مكتب إدارة الدعوى وإختصاصاته .	٨٨-١٠٢
الفرع الاول : الطبيعة القانونية لعمل مكتب ادارة الدعوى التجارية .	٨٨-٩١
الفرع الثاني : اختصاصات قاضي إدارة الدعوى التجارية .	٩٢-١٠٢
المبحث الثاني : نطاق عمل نظام إدارة الدعوى التجارية وتقييم عملها .	١٠٣-١٣٩
المطلب الأول : نطاق عمل قاضي إدارة الدعاوى التجارية.	١٠٤-١٢٢
الفرع الأول : الدعاوى التجارية الخاضعة لنظام إدارة الدعوى .	١٠٤-١١٧
الفرع الثاني : الدعاوى المستثناة من إدارة الدعوى التجارية .	١١٨-١٢٢
المطلب الثاني : تقييم نظام إدارة الدعوى التجارية .	١٢٣-١٣٩
الفرع الأول : تقييم نظام إدارة الدعوى عند المشرع المصري .	١٢٤-١٢٩
الفرع الثاني : تقييم نظام إدارة الدعوى عند المشرع الأردني .	١٢٩-١٣٥
الفرع الثالث : تقييم نظام إدارة الدعوى عند المشرع الإماراتي .	١٣٥-١٣٩
الخاتمة	١٤٠-١٤٣

المصادر والمراجع	١٤٤-١٥٥
Abstract	A

المستخلص

في خضم التطور التكنلوجي المتسارع ، وتداخل التيارات الفكرية وتلاقحها ، وسط عالم يعيش ثورة غير مسبوقة في وسائل الاتصال وتقنيات نقل المعلومات ، وما توفره المنصات الرقمية من امكانيات متطورة لعقد الشركات والاتفاقيات عن بعد ، بات واضحاً أن معظم النزاعات التجارية والإستثمارية لم تعد بالبساطة والوضوح التي كانت عليها في السابق ، فقد تضاعف عدد القضايا المرفوعة أمام الهيئات القضائية بشكل ملحوظ ، مما أثقل كاهل المحاكم وأطال أمد الفصل في المنازعات ، وزاد من معاناة المتقاضين الذين باتوا يشتكون باستمرار من تعقيدات التقاضي ، وطول أمد الإجراءات ، وبطء وتيرة البت في القضايا الأمر الذي أثر سلباً على ثقة المستثمرين وإستقرار المعاملات المالية والقانونية ، كل ذلك دفع إلى بذل مزيد من الجهود بحثاً عن حلول تخفف هذه الإشكالية ، ويأتي في مقدمة هذه الحلول ما يعرف بفكرة إدارة الدعوى ، ويقوم مفهوم هذه الفكرة على التدخل المبكر في مسار الدعوى القضائية ، وذلك بإسنادها منذ تقديمها الى قاضٍ متخصص يشرف على جميع مراحلها ، بدءاً من تسجيلها ، مروراً بتبادل المذكرات وإجراء التبليغات وإستكمال الادلة وصولاً إلى عقد جلسات الإستماع مع أطراف الدعوى لحصر نقاط الإتفاق والإختلاف وتحديد جوهر النزاع ، وبذل محاولات الصلح وعرضها على الأطراف المتخاصمة من أجل الوصول إلى تسوية ودية ، وإذا لم تنجح هذه المحاولات يقوم قاضي الإدارة برفع تقرير بذلك مرفقا بمحضر الجلسة إلى قاضي الموضوع ، وكل ذلك يهدف إلى إختصار الإجراءات التي تعوق الفصل في الدعوى وتحقيق العدالة الناجزة ، ثم خلصت الباحثة إلى أن المنظومة القضائية العراقية مازالت تفتقر بوجود قضاء تجاري متخصص بإعتماد نظام إدارة الدعوى التجارية ، فأظهرت الدراسة المقارنة أهمية التخصص النوعي في حسم النزاعات التجارية ، ثم دعت الباحثة بضرورة إستحداث هيئة قضائية متخصصة لإدارة الدعوى التجارية ويكون إرتباطها بالمحاكم التجارية ، تستند في وجودها على نصوص قانونية واضحة لضمان إستقرار الحقوق ، وفتح آفاق جديدة للإستثمار في العراق ، فهذه الخطوة ستسهم في إحداث نقلة نوعية لمعالجة الواقع القضائي العراقي.

المقـــدمـــة

المقدمـــة...

التعريف بموضوع البحث

في ظل التطورات المتسارعة والمعقدة التي يشهدها عالم التجارة والأعمال سواء على الصعيد الدولي أو المحلي، برزت الحاجة الماسة إلى وجود نظام قانوني متكامل وفعال لإدارة الدعاوى التجارية ، يتسم بالسرعة والدقة والمرونة ، ويواكب أحدث الوسائل والتقنيات في مجال التقاضي ، فبقدر ما يكون نظام قضائي فعال ومتخصص لحسم المنازعات التجارية ، بقدر ما يتحقق الاستقرار والاطمئنان لرواد الأعمال والمستثمرين ، مما ينعكس إيجابا على جذب الاستثمارات وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود .

لقد أدركت العديد من الدول هذه الأهمية فسعت إلى تطوير أنظمتها القضائية بشكل عام والقضاء التجاري على وجه الخصوص، وجاء إنشاء الدوائر المتخصصة في المحاكم المدنية ، ثم تأسيس المحاكم التجارية بشكل مستقل كتتويج لرؤية طموحة تهدف إلى تطوير البنية التحتية للقضاء، ورفع كفاءة وفعالية إداء الأجهزة القضائية.

إلّا أن إنشاء المحاكم المتخصصة رغم أهميته البالغة يبقى حلقة في سلسة طويلة والمحكمة المتخصصة تحتاج إلى نظام إجرائي وموضوعي متكامل يحكم عملها وينظم كيفية إدارة الدعوى وتهيئتها قبل احالتها الى قاضي الموضوع.

ومن هذا المنطلق يأتي هذا البحث الموسوم – التنظيم القانوني لإدارة الدعاوى التجارية – الذي يمثل المرحلة التمهيدية أو المرحلة التحضيرية للدعاوى التجارية وهو حجر الزاوية في العملية القضائية ، فهي المرحلة التي تحدد معالم النزاع وتؤطر ادعاءات الأطراف ودفوعهم، حيث تكتسب هذه المرحلة أهمية استثنائية في النزاعات التجارية نظراً لطابعها المتسم بالسرعة والمرونة وارتباطها بالمصالح الاقتصادية الكبيرة وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإطار القانوني المنظم لمرحلة إعداد وتحضير الدعاوى في بعض الأنظمة القانونية العربية هي العراق ومصر والأردن والإمارات العربية المتحدة وذلك للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف ، وتقييم مدى كفاءة هذه الأنظمة في توفير عدالة تجارية ناجعة وفعالة .

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كونه يحقق سيطرة مبكرة على الدعوى وذلك بوضعها تحت إشراف قاض متخصص يتولى المتابعة والإشراف على كافة إجراءاتها منذ لحظة رفعها حتى إحالتها إلى قاضي الموضوع للنظر والفصل فيها ، وإن لقاضي الإدارة صلاحية عرض التسوية والصلح على أطراف النزاع ، بغية حصول التراضي بين الأطراف المتنازعة وإنهاء الخصومة.

وتتجلى الأهمية البالغة للبحث في سعيه نحو ضمان تحقيق العدالة التجارية الناجزة ، من خلال تسليط الضوء على مرحلة إدارة الدعوى باعتبارها الركيزة الأساسية لإختصار زمن التقاضي وتفادي إطالة أمد الخصومة القضائية ، وهو مايلبي المتطلبات الجوهرية للبيئة الإستثمارية والتجارية القائمة على عنصري السرعة والائتمان ، ويتزامن هذا الهدف الإجرائي مع محاولة جادة لتلافي القصور التشريعي وسد الفراغ القانوني في منظومة المرافعات المدنية العراقي عبر إجرائه دراسة مقارنة مع تشريعات مصر والأردن والإمارات ، للوقوف على مواطن الضعف الإجرائي في القضاء الوطني والإستفادة من الحلول القانونية والتطورات الرقمية التي تبنتها تلك الدول للحد من ظاهرة بطء حسم المنازعات التجارية ، إضافة إلى جذب الإستثمارات ، حيث يحتاج العراق حالياً إلى بيئة إستثمارية جاذبة ، وعليه فأن البحث يقدم حلولاً قانونية لإنشاء نظام قضائي سريع ومستقر يمنح المستثمر الأجنبي الثقة والأمان على رأس ماله.

إشكالية البحث

تُعد الإشكالية الرئيسية لهذا البحث (التنظيم القانوني لإدارة الدعاوى التجارية – دراسة مقارنة–) في كل من العراق ومصر والأردن والإمارات في مدى فعالية وكفاءة القواعد القانونية المنظمة لمرحلة إدارة الدعوى في تحقيق العدالة الناجزة ، ومدى قدرتها على إستيعاب خصوصية المنازعات التجارية التي تقوم على عنصري السرعة والإئتمان.

وتتفرع هذه الإشكالية الرئيسية إلى مجموعة من التساؤلات التي يتعين على الباحث معالجتها:

تساؤلات البحث

١- ما الآثار المترتبة على إنشاء إدارة الدعوى التجارية؟

٢- ما مواطن القصور التشريعي في هذا الصدد؟

٣- إلى أي مدى حققت إدارة الدعوى التجارية اهدافها في تسريع عملية التقاضي وضمان حصول المتقاضي على حماية قضائية فعالة دون إبطاء؟

٤- وهل يشترط في من يكلف بإدارة الدعوى أن يكون قاضيا أم ممكن أن يكون موظفاً ؟

٥- وماهي الطبيعة القانونية للأعمال التي يضطلع بها قاضي الإدارة ؟

٦- وهل تُعد مرحلة التحضير إجراء إلزامياً يترتب على مخالفته البطلان أم أنها جوازيه تقديرية؟

٧- وهل يملك قاضي الإدارة سلطة توقيع جزاءات قانونية على الأطراف في حالة تخلفهم عن حضور جلسات التحضير؟

٨- وهل أن عرض التسوية الودية على أطراف النزاع من قبل قاضي الإدارة إلزامية أم أنها جوازيه ، وفي حالة نجاح محاولات الصلح بين الأطراف هل يتمتع قاضي الإدارة بسلطة التصديق على محضر الصلح ومنحه قوة السند التنفيذي ؟

وإن الإطار التنظيمي لإجراءات الدعوى التجارية لم يخل من تعقيد مما أثر على سهولة تطبيقه ، إذ أثار العـديد من الإشكاليات من بينها مدى إلزاميته ، وهـل تترتب مسـؤولية على قاضي الموضوع ، إذا امتنع من الاخذ به أو رفض التقارير المقدمة إليه من قبل قاضي الإدارة كما تكمن إشكالية أخرى هي : قلة المراجع والمؤلفات التي تكلمت عن الدراسة.

أهداف البحث

لا شك أن أهداف الدراسة تتمثل بما يأتي:

أولاً : بيان ماهية إدارة الدعاوى التجارية وأهدافها المتمثلة في مواكبة التطور العلمي وتفعيل مبدأ حصر البينة واختصار إجراءات التقاضي .

ثانياً : العمل على أبراز اختصاص قاضي الإدارة المتمثلة في مراقبة التبليغات وصحة الخصومة في الدعوى ، وعرض التسوية وعقد اجتماع مع الخصوم والإشراف على تجهيز الدعوى وتهيئتها لإحالتها إلى قاضي الموضوع في حالة عدم وصول قاضي الإدارة إلى تسوية ودية بين الاطراف المتخاصمة.

ثالثاً : إبراز صلاحيات قاضي الإدارة المتمثلة بتثبيت الصلح أو الاتفاق وفرض الغرامات.

رابعاً : بيان المفاهيم الأساسية لإدارة الدعوى التجارية التي تتضمن السيطرة القضائية المبكرة والمستمرة ، وإنجاز المهام بجدول زمني قصير .

خامساً : بيان ضمانات نجاح عملية إدارة الدعوى التجارية من خلال الهدف التي أنشئت من أجله إدارة الدعوى ، ومدى استجابة أطراف الدعوى لهذه الإدارة .

منهج البحث : يتبنى هذا البحث المنهج التحليلي والمقارن بين مصر والأردن والإمارات والعراق، حيث يعتمد على تحليل النصوص القانونية المنظمة لإجراءات التقاضي في النزاعات التجارية ، ويعتمد على المنهج المقارن من خلال الاستفادة من التجارب القانونية المقارنة لبعض النظم القانونية المتقدمة في هذا المجال ، للوقوف على أفضل الممارسات وسبل الإستفادة منها في تطوير النظام محل البحث .

ويتحدد النطاق الموضوعي لتطبيق المنهج التحليلي المقارن بهذا البحث في دراسة الأطر التشريعية المنظمة لإدارة الدعاوى التجارية ، عبر رصد التكامل بين القواعد الإجرائية والموضوعية في الدول محل الدراسة ، ويمتد هذا النطاق ليشمل قوانين المرافعات المدنية بصفتها المحرك الإجرائي للخصومة ، بالتكامل مع قوانين التجارة والقوانين المدنية التي تضبط طبيعة النزاع التجاري وقواعد إثباته ، ويشمل التحليل تشريعات المحاكم الإقتصادية لبيان مدى فعالية هذا المزيج القانوني في حسم المنازعات وتحقيق العدالة الناجزة.

الدراسات السابقة

من الدراسات المهمة ذات الصلة المباشرة بموضوع البحث **والتي** يمكن الاستفادة منها لدراستنا موضوع البحث:

أولاً: بحث بعنوان (إدارة الدعوى المدنية وتطبيقاتها العملية وفقا لأحكام القانون الأُردني) ، للباحثة (مجد وليد عطا المناصرة)، وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في القانون، مقدمة إلى كلية القانون / جامعة الشرق الاوسط ، نيسان - ٢٠١٢

تعرضت هذه الدراسة إلى نظام إدارة الدعوى المدنية وفقا لقانون أُصول المحاكمات المدنية الأُردني والتي نصت في المادة (٥٩) مكرر من القانون أعلاه تضمنت فكرة إدارة الدعوى المدنية وبينت الباحثة الغاية من هذه الدراسة وتمثلت ببيان أهداف إدارة الدعوى المدنية وأبراز مهام وصلاحيات قاضي إدارة

الدعوى المدنية وبيان المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها إدارة الدعوى المدنية ومدى تطبيقها تطبيقاً فعلياً يتماشى والهدف الذي أُنشأت من أَجله ، ثم بينت الباحثة أوجه القصور التشريعي التي وقع بها المشرع الأُردني أِثناء صياغته للمادة (٥٩) مكرر من قانون أصول المحاكمات المدنية الاردني رقم (٢٤) لعام (١٩٨٨م) وتعديلاته ومقارنتها مع تجارب بلدان أخرى كالتجربة الفرنسية والامريكية ثم خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي أوصت بها الباحثة للأخذ بها وتطبيقها على الواقع العملي للنزاعات المعروضة أمام قاضي إدارة الدعوى ، والملاحظ أن نقطة الاختلاف الأساسية بين هذه الدراسة ودراستنا تكمن في أننا تناولنا إدارة الدعوى التجارية في كل من العراق ومصر والاردن والامارات العربية المتحدة .

ثانياً : بحث بعنوان (التنظيم القانوني للمحاكم التجارية في العراق وإجراءات التقاضي أمامها) للباحثة : سمر عدنان محمود ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، مقدمة إلى كلية القانون / جامعة النهرين ، ٢٠١٨ .

تقدم هذه الرسالة دراسة تحليلية للإطار القانوني للمحاكم التجارية في العراق ، وتستعرض دورها في حسم المنازعات بسرعة ، وبيان إجراءات التقاضي وفقا للأحكام النافذة مع التركيز على طبيعة الدعاوى التجارية وخصائصها المميزة عن الدعاوى المدنية ، وكذلك تبحث الرسالة في الأساس القانوني لإنشاء محاكم البداءة المتخصصة بالدعاوى التجارية في العراق والتي تهدف إلى توفير بيئة قضائية متطورة ثم تحدد الباحثة طبيعة المنازعات التي تنظرها هذه المحاكم ، (مثل المنازعات المصرفية ، والشركات ، وعقود المقالات والنزاعات الاستثمارية) ثم تسلط الباحثة الضوء على ضمانات المتقاضين ، وتحقيق التوازن بين السرعة المطلوبة في حسم النزاعات التجارية والالتزام بالقواعد والاصول الإجرائية المحددة في قانون المرافعات المدنية ثم ختمت الباحثة رسالتها بمجموعة من النتائج والمقترحات مع دراسة مقارنة بسيطة مع بعض التشريعات الوطنية في القانون المقارن وبالرغم من الاشارة البسيطة الى قانون انشاء المحاكم الاقتصادية في مصر رقم (١٢٠) لعام (٢٠٠٨م) وتعديلاته ، بوصفها محاكم متخصصة بالنظر في النزاعات التجارية والاستثمارية لكن الباحثة لم تظهر النتائج الفعالة التي اظهرتها التجربة المصرية من خلال إصدار قانون المحاكم الاقتصادية في تسريع اجراءات التقاضي والعمل على تحقيق العدالة الناجزة بأسرع وقت وأقل التكاليف .

ثالثاً: بحث بعنوان (النظام القانوني للمحاكم الاقتصادية دراسة مقارنة) ، للباحثة : سماء قصي جعفر ، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في القانون، مقدمة إلى كلية القانون / جامعة النهرين ، **٢٠٢٥** .

تناولت هذه الرسالة النظام القانوني للمحاكم الاقتصادية ، حيث تهدف إلى إبراز أهمية إنشاء قضاء تجاري متخصص في العراق يواكب متطلبات الحياة الاقتصادية ، ويوفر بيئة قانونية جاذبة للإستثمار المحلي والأجنبي ، ونظرا لأهمية الاختصاص النوعي الذي يمثل ركيزة أساسية لهذه المحاكم ، تستعرض الدراسة اختصاصاتها ومدى صلاحيتها للفصل في منازعات الأنشطة الاقتصادية المتنوعة (التجارية ، المالية ، الاستثمارية) مع عرض للبيانات القضائية المرتبطة بها ، كما سعت الباحثة إلى استعراض تجارب دول مقارنة ، ممثلة بالمحاكم الاقتصادية في مصر والمحاكم التجارية في فرنسا ، مع التركيز على خصوصيات التقاضي فيها ودور نظام تحضير الدعوى كإجراء أساسي ومفهوم التقاضي الإلكتروني بصفته تجسيداً للحداثة ومواكبة التطور التكنلوجي ، واختتمت بدعوى صريحة إلى استحداث محاكم اقتصادية متخصصة ، بأساس قانوني واضح لضمان استقرار الحقوق وجذب الاستثمار ، بما يسهم بفعالية في تطوير الواقع القضائي العراقي .

ومن جهة نظرياً، تبرز هذه الرسالة بوصفها الأكثر انسجاماً مع موضوع رسالتنا الموسومة بـ(التنظيم القانوني لإدارة الدعوى التجارية – دراسة مقارنة–) ، وذلك لتطرقها إلى نظام تحضير الدعوى بوصفه إجراءً جوهرياً يهدف إلى تهيئة ملف الدعوى وتجهيزه ثم إحالته إلى محكمة الموضوع للفصل فيه بأقصى سرعة ممكنة وبأقل التكاليف.

هيكلية البحث

إن هيكلية البحث تضمنت – فضلاً عن المقدمة – فصلين وخاتمة، فالفصل الأول البحث عن ماهية إدارة الدعاوى التجارية ، وفيه مبحثان ، تحدثنا في الاول منه عن مفهوم إدارة الدعاوى التجارية وفي الثاني منه تناولنا موضوع التعريف بإدارة الدعوى التجارية .

أما الفصل الثاني فكان موضوعه هو الهيكل التنظيمي لنظام إدارة الدعوى التجارية الذي قسمناه إلى مبحثين تكلمنا في الأول منه عن ماهية نظام إدارة الدعوى التجارية ، وأما المبحث الثاني خصصناه لدراسة نطاق عمل قاضي إدارة الدعوى التجارية والنزاعات المستثناة منها وتقييم عملها فإذا انتهينا من ذلك كله توصلنا بخاتمة عرضنا فيها أهم النتائج والمقترحات التي تم الخروج بها من الدراسة والله ولي التوفيق .